أبو دون وف. بوريكو

الفصل الخامس

القواعد الخاصة بتفسير الظواهر الاجتماعية

لكن تحديد الأنواع الاجتماعية ليس ، قبل كل شيء ، سوى وسيلة تمكننا من تصنيف الظواهر حتى يسهل علينا تفسيرها . وبهذا تتبين لنا وظيفة « المورفولوجيا الاجتماعية » . فإنها الطريق التى تقودنا رأساً إلى الناحية التفسيرية فى علم الاجتماع . فما الطريقة الخاصة التى يجب اتباعها فى هذا الفرع الأخير ؟

— ١ —

إن أكثر علماء الاجتماع يعتقدون أنهم قد استطاعوا تفسير الظواهر الاجتماعية متى بينوا الخدمات التى تؤديها هذه الظواهر ، ومتى حددوا الوظيفة التى تقوم بها . فهم يفكرون فى هذه الناحية ، كما لو كانت الظواهر لا توجد إلا لتقوم بهذه الوظيفة ، وكما لو كان السبب الوحيد فى وجودها هو شعورنا بالخدمات التى تؤديها ، وسواء فى ذلك أكان هذا الشعور واضحاً أم غامضاً . وهذا هو السبب فى أن بعض هؤلاء العلماء يعتقد أنه قد قال كل ما يجب أن يقال عن الظواهر حتى تصير مفهومة لدينا متى قرر حقيقة هذه الخدمات ، ومتى بين الحاجة الاجتماعية التى تشبعها . ومن هذا القبيل نرى أن « كونت » يرجع مقدرة النوع الإنسانى على التقدم ، تلك المقدرة التى تزداد باطراد ، إلى

هذا النزوع الاساسى الذى « يدفع المرء بطريقة مباشرة إلى تحسين مركزه من جميع النواحى »[1] .

كذلك نرى أن « سبنسر » يرجع هذه المقدرة على التقدم إلى حاجة المرء إلى أكبر قسط ممكن من السعادة . وقد استعان هذا الفيلسوف الأخير بتلك الفكرة لكى يفسر لنا نشأة المجتمع بسبب المزايا التى يؤدى إليها التعاون ، ولكى يشرح وجود الحكومة كنتيجة الفائدة التى تعود على المجتمع من تنظيم الإشراف على التعاون الحربى . وقد استعان بهذه الفكرة أيضاً لكى يفسر لنا التطورات التى مرت بها العائلة بسبب الحاجة إلى التوفيق بين مصلحة الآباء والأبناء والمجتمع إلى أكبر حد ممكن .

ولكن هذه الطريقة تخلط بين مسألتين مختلفتين أشد الاختلاف فإن بيان الفائدة التى تدعو بها الظاهرة على المجتمع ليس تفسيراً لطريقة نشأتها ، أو شرحاً لكيفية وجودها فى حالتها الراهنة . وذلك لأن الخدمات التى تؤديها الظاهرة ليست سبباً فى وجودها ، بل هى نتيجة طبيعية تترتب على صفاتها النوعية التى تميزها عن غيرها . فليس من الممكن أن تكون حاجتنا إلى الأشياء سببا فى تغييرها من حال إلى حال . ولذا فليست هذه الحاجة هى السبب الذى يخلقها من العدم ويهبها

(١) انظر : Cours de phliosophie positive, IV . 262

الوجود ، ولكن تدين الأشياء بوجودها لأسباب من جنس آخر . حقاً قد يكون شعورنا بالفائدة حافزاً لنا على تحريك هذه الأسباب حتى نستطيع الحصول على النتائج التى تتضمنها ، ولكننا لا نستطيع خلق هذه النتائج من العدم . وهذه القضية بديهية ما دام الأمر بصدد الظواهر المادية ، أو حتى الظواهر النفسية ، وما كان يجوز لأحد أن يضعها موضع الشك فى علم الإجتماع لولا أنه يخيل لبعض الناس خطأ أن الظواهر الاجتماعية مجردة عن كل حقيقة ذاتية ، وذلك بسبب « لا ماديتها » المفرطة ، فلما كان المرء لا يرى فى الظواهر الاجتماعية شيئاً آخر سوى بعض المركبات العقلية المحضة خيل إليه أنه لا بد من وجود هذه الظواهر لمجرد تفكيره فيها إذا وجد على الأقل أنها مفيدة . ولكن لما كانت كل ظاهرة اجتماعية قوة تسيطر على قوانا ، ولما كانت تمتاز بأنها ذات طبيعة خاصة بها ، فليس من الممكن أن تكون رغبتنا أو إرادتنا سبباً كافياً فى وجودها من العدم . أضف إلى ذلك أنه لا بد من وجود بعض القوى التى تستطيع خلق هذه القوة المحددة ، ومن وجود بعض الطبائع القادرة على خلق هذه الطبيعة الخاصة . وليس من الممكن أن توجد ظاهرة اجتماعية ما إلا إذا تحقق هذا الشرط . فإذا أريد بعث الروح العائلية من جديد فى أسرة أصابها الضعف من هذه الناحية ، فلا يكفى أن يفهم كل فرد من أفرادها حقيقة هذه الروح ، ولكن يجب إفساح المجال مباشرة أمام الأسباب الحقيقية التى تستطيع وحدها بعث هذه الروح من جديد . وإذا أريد أن تسترد إحدى الحكومات النفوذ ، الذى لا وجود لها

حقوق الأطفال أنفسهم ، وقد كان حلف اليمين فى أول الأمر إحدى الوسائل القانونية التى يختبر بها القضاة صدق الشاهد . ولكنه أصبح الآن مجرد صورة شكلية مؤكدة للشهادة على ملأ من الناس ، كذلك لم تتغير أصول الديانة المسيحية منذ قرون ، ومع ذلك فإنها لا تقوم فى مجتمعاتنا الحاضرة بنفس الدور الذى كانت تقوم به فى العصور الوسطى ومثال ذلك أيضاً أننا نرى الناس يستخدمون الألفاظ المتداولة لكى يعبروا بها عن بعض المعانى الجديدة ، وذلك دون أن يلحق بنية هذه الألفاظ أى تغيير ، ونرى من جهة أخرى أن القضية الآتية تصدق على حد سواء فى كل من علم الاجتماع وعلم الحياة ، وهى القضية القائلة بأن العضو مستقل عن الوظيفة . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أنه من الممكن أن يستخدم العضو لتحقيق بعض الغايات المختلفة ، دون أن يكون ذلك سبباً فى أن يلحقه التغير .

وحينئذ فليس ثمة صلة ما بين الأسباب التى تدعو إلى وجود العضو وبين الغايات التى يستخدم فى تحقيقها .

على أننا لا نرمى بذلك إلى القول بأن الميول والحاجات والرغبات الإنسانية لا تتدخل أبداً بصورة فعالة فى التطور الاجتماعى ، فإنه من الأكيد ، على العكس من ذلك ، أن هذه الميول والحاجات والرغبات قد تستطيع تعجيل تطور إحدى الظواهر أو الوقوف فى سبيل تطورها ، وذلك تبعاً لموقفها من الشروط التى تخضع لها هذه الظاهرة ، ولكن فضلا عن أن هذه الميول لا تستطيع خلق الأشياء من العدم ، فليس من

إلا به ، فلا يكفى أن يشعر الناس بهذه الحاجة ، بل يجب الاتجاه مباشرة نحو المصادر الوحيدة التى تنبع منها كل أنواع النفوذ ، ومعنى ذلك أنه لا بد من إحياء التقاليد وروح الجماعة ، وغير ذلك من الأمور . كذلك يجب أن يصعد المرء بعيداً فى سلسلة الأسباب والمسببات حتى يجد نقطة يستطيع أن يتدخل عندها ، فيقوم بعمل يؤثر بطريقة فعالة فى مجرى الظواهر الاجتماعية .

ومما يبين لنا ازدواج هذين النوعين من البحث بصورة واضحة أنه من الممكن أن توجد ظاهرة من الظواهر دون أن تؤدى خدمة ما ، وذلك إما لأنها لم توجد قط لتحقيق غاية حيوية ، وإما لأنها استمرت فى البقاء بقوة العادة وحدها بعد أن فقدت كل فائدة . وفى الواقع يحتوى المجتمع على كثير من الفضلات التى تفوق فى عددها الفضلات التى يحتوى عليها الكائن العضوى . أضف إلى ذلك أنه قد يحدث فى بعض الأحوال أن تتغير وظائف بعض التقاليد أو الظواهر الاجتماعية ، دون أن يكون ذلك سبباً فى تغيير طبيعتها ، فقد انتقلت القاعدة القانونية القائلة بأن الأب هو ما كان زوجاً من الناحية الشرعية بنصها الحرفى(١) من القانون الرومانى القديم إلى قانوننا الحديث ، ولكنها كانت ترمى فى ذلك العهد البعيد إلى حماية حقوق ملكية الأب لفروعه الذين يولدون له من زوجه الشرعية ، على حين أنها ترمى بالأحرى فى قانوننا الحديث إلى حماية

(١) النص اللاتينى هو :
Is pater est quae Justae nuptiae declarant.

الممكن أن يتم تدخلها ، مهما يكن من شأن النتائج المترتبة عليه ، إلا إذا اعتمدت على بعض الأسباب ذات التأثير الفعال . وفى الواقع لا يستطيع أى ميل من الميول الإنسانية أن يساهم ، ولو فى حدود ضيقة جداً ، فى خلق إحدى الظواهر الجديدة إلا بشرط أن يكون هذا الميل جديداً هو الآخر ، وذلك إما بأن يتركب من عناصر جديدة بالكلية ، وإما بأن يكون نتيجة لتطور بعض الميول السابقة ، وذلك لأنه لا يمكن التسليم بأن الإنسان قد زود منذ خلق ببعض الميول الكامنة التى لا تنتظر سوى الظروف الملائمة حتى تهب من رقادها وحتى تتدخل فى الوقت المناسب لكى نشعر بتأثيرها فى توجيه التطور الاجتماعى — نقول : إنه لا يمكن التسليم بوجود هذه الميول الكامنة ، اللهم إلا إذا سلمنا بوجود انسجام سابق قررته العناية حقيقة بين طبيعة المجتمع وبين طبيعة الفرد ، ولكن الميل شىء من الأشياء أيضاً . وحينئذ فليس من الممكن أن يوجد أو أن يتغير لمجرد هذا السبب الوحيد ، وهو أننا نحكم بفائدة وجوده أو تغيره ولكن الميل قوة لها طبيعتها الخاصة بها . ولا يكفى فى إيجاد هذه الطبيعة أو تغييرها أن نرى أن فى ذلك بعض الفائدة . فإذا أردنا إدخال بعض مثل هذه التغيرات فلا بد لنا من الاعتماد على الأسباب الطبيعية التى تؤدى إلى ذلك .

فلقد شرحنا مثلا تقدم تقسيم العمل الاجتماعى تقدماً مطرداً حينما بينا أنه لا بد من هذا التقدم حتى يتسنى للمرء أن يحتفظ بوجوده وسط ظروف الحياة الجديدة التى يوجد فيها كلما تقدم فى العصور التاريخية .

وحينئذ فقد نسبنا إلى هذا الميل الذى يطلق الناس عليه ، خطأ ، اسم « غريزة حب البقاء » دوراً هاماً فى تفسير ظاهرة تقسيم العمل . ولكننا نرى أولا أنه ليس من الممكن أن تكفى هذه الغريزة وحدها فى تفسير التخصص المهنى حتى لو كان الأمر بصدد تفسير أنواعه ، وذلك لأنها لا تستطيع التأثير بحال ما إلا إذا تحققت الشروط التى تخضع لها ظاهرة تقسيم العمل فعلا ، أى إلا إذا اتسعت هوة الخلاف بين الأفراد بما فيه الكفاية ، على أثر ضعف الشعور الاجتماعى والعوامل الوراثية شيئاً فشيئاً (١) . وأكثر من ذلك ، فلم يكن بد من أن يكون تقسيم العمل قد بدأ بالفعل حتى يتمكن الناس من الوقوف على فوائده ، وحتى يشعروا بالحاجة إليه . ولقد كان من الضرورى أن تؤدى زيادة الفروق بين الأفراد وحدها إلى هذه النتيجة لا محالة ، وذلك لأن زيادة الفروق الفردية تتضمن اختلافا كبيراً فى ميول الأفراد واستعداداتهم . أضف إلى ذلك . أيضا أن غريزة حب البقاء لم تأت من تلقاء نفسها ، ودون أى سبب ما ، لكى تعمل على تنمية البذرة الأولى للتخصص المهنى . فإن السبب الذى دعاها إلى التأثير فى هذا الاتجاه ، والذى وجهنا وراءها فى هذه السبل الجديدة يرجع إلى أن الطريق الذى كانت تتبعه ، وكنا نتبعه وراءها فيما مضى . أصبح كما لو كان موصداً وراءنا ، فإن شدة الكفاح البالغة من أجل الحياة ، تلك الشدة التى ترجع إلى شدة تركز المجتمعات ، جعلت من العسير على الأفراد الذين لم يكرسوا أنفسهم

(١) انظر La Division du Travail Social, l. II, ch 3—4

لبعض المهن الخاصة أن يستمروا فى البقاء . وهكذا فقد اضطرت هذه الغريزة إلى تغيير اتجاهها .

ومن جهة أخرى فإذا استطاعت هذه الغريزة أن تغير اتجاهاً ، وأن توجه نشاطنا بالأحرى نحو تقسيم مطرد للعمل فإن السبب فى ذلك يرجع إلى أنها سلكت أقل الطرق مقاومة لها ، فلقد كانت هناك بعض الحلول الممكنة الأخرى كالهجرة أو الانتحار أو الإجرام ، ولكن حال دون التجاء المرء إلى هذه الحلول وجود بعض العواطف التى كانت أقوى وأشد مقاومة ، فى الظروف العادية ، من تلك العادات التى قد تصرفنا عن التخصص المهنى المطرد . ومثال هذه العواطف العلاقات التى تحبب إلينا الحياة والوطن ، وكعاطفة الود التى نكنها لأمثالنا . ولذا فلم يكن بد لهذه العادات الأخرى من التقهقر دائماً أمام الضغط الاجتماعى الذى يدفعنا نحو تقسيم العمل . وهكذا فلسنا فى حاجة إلى الرجوع إلى المذهب الغائى[1] ، ولو رجوعاً جزئياً ، وذلك لأننا لا نرفض الاعتماد ، فى بعض الأحيان ، على الحاجات الإنسانية فى تفسير الظواهر الاجتماعية . ولكن هذه الحاجات لا تستطيع التأثير فى التطور الاجتماعى إلا إذا كانت تخضع هى الأخرى لقانون التطور . وليس من الممكن تفسير التغيرات التى تمر بها هذه الحاجات إلا بأسباب لا تربطها صلة ما بالأسباب الغائية .

---

(١) Finalisme

ولكن هناك أيضاً ما هو أكثر إقناعاً من الملاحظات التى سبقت ، ونعنى بذلك المرانة التى يكتسبها المرء عن طريق دراسته الظواهر الاجتماعية . فإن البحث الذى يسلم بوجود عالم تسيطر عليه الغايات يسلم أيضا بوجود عالم يغلب فيه جانب الصدفة والاحتمال إلى حد كبير . وذلك لأنه ليس ثمة وجود لبعض الغايات التى تفرض على جميع الناس بالضرورة ، كما أن الناس أقل اضطرار من ذلك إلى اتباع بعض الوسائل المحدودة بالذات ، حتى على فرض أنهم يوجدون جميعا فى نفس الظروف فإذا نظرنا إلى بعض الأوساط الاجتماعية رأينا أن كل فرد يتكيف بهذا الوسط ، وفقا لمزاجه ، بطريقة خاصة يفضلها على كل ما عداها من الطرق . فقد يبحث أحد الأفراد عن وسيلة تمكنه من تغيير هذا الوسط حتى ينسجم مع حاجاته ، وقد يرى فرد آخر أنه من الأفضل أن يغير هو من نفسه ، وأن يحد من رغباته ، وكم من طرق شتى يمكن اتباعها لإصابة هذا الهدف ! وكم من طرق تتبع بالفعل من أجل ذلك ! وحينئذ فلو كان حقا أن التطور التاريخى لا يوجد إلا من أجل تحقيق بعض الغايات التى يشعر بها الناس شعوراً غامضاً أو واضحا لوجب أن تبدو الظواهر الاجتماعية بصور شتى لا حصر لها ، ولوجب أن تكون كل مقارنة بينها أمرا يكاد يكون مستحيلا ، ولكن الحقيقة هى عكس ذلك ، فلا ريب فى أن الحوادث الخارجية التى تتكون منها القشرة السطحية للحياة الإجتماعية تختلف من شعب إلى آخر ، ولكن هذا هو عين ما يحدث لدى الأفراد فإن لكل فرد منهم قصته ، على الرغم من اتحاد الأسس العضوية والنفسية لديهم جميعا ، ولكن إذا توغل المرء بعض الشىء فى كبد الظواهر فسوف

يدهش ، على العكس من ذلك ، حين يرى أن هذه الظواهر تتكرر باطراد يدعو إلى العجب إذا وجدت فى نفس الظروف ، فمهما بدت بعض العادات المتبعة فى العرس رمزية ، كخطف الخطيبة مثلا ، فإنها توجد بالضبط ، ودون تغيير ما ، فى بعض أنواع النماذج العائلية التى ترتبط هى الأخرى بنموذج سياسى معين ، فإن أغرب العادات الاجتماعية ، كالكوفاد ،[1] أو « الليفرا »[2] أو الزواج خارج القبيلة[3] تلاحظ لدى أشد الشعوب تبايناً ، وهى مع ذلك بمثابة أعراض تدل على وجود حالة اجتماعية خاصة ، ويظهر حق الوصية فى مرحلة معينة من مراحل التاريخ ومن الممكن تحديد مرحلة التطور التى يصل إليها أحد المجتمعات بناء على ملاحظة القيود التى تحد من هذا الحق ، سواء أكانت هذه القيود

---

(١) يطلق هذا الاسم (Couvade) على تلك العادة التى تنحصر فى أن يأوى الرجل إلى فراش زوجه إذا وضعت ، فيحاط بالعناية ، ويتقدم إليه الناس بالتهانى التى تقدم عادة إلى المرأة . وقد وجدت هذه العادة لدى كثير من الشعوب فى العصر القديم . وقد استمرت إلى عهد قريب جداً لدى الباسك (Basques) . والغالب أن الرجل يلجأ إلى هذه الوسيلة لكى يثبت أبوته بالنسبة إلى المولود الجديد . المترجم

(٢) يطلق هذا الاسم (Lévirat) على قانون عبرانى يستثنى من الحالات التى لا يحل فيها للرجل أن يتزوج بامرأة أخيه ، بعض الحالات التى تبيح فيها هذا الزواج أو قد توجبه ، وذلك إذا ترملت زوجة الأخ ، ولم تكن قد أنجبت له ولدا . المترجم

ية الأهمية أم لا . ومن السهل ذكر أمثلة عديدة من هذا النوع .

وهكذا فليس من الممكن تفسير عموم هذه الصور الاجتماعية لو كانت الأسباب الغائية[1] تتمتع فى علم الاجتماع بتلك الأهمية الكبرى التى ينسبها إليها بعض الناس .

× فيجب علينا على من يحاول تفسير احدى الظواهر الاجتماعية أن يبحث عن كل من السبب الفعال الذى يدعو إلى وجود هذه الظاهرة والوظيفة التى تؤديها ، عن كل من هذين الأمرين على حدة :

إن السبب الذى يدعونا إلى تفضيل كلمة الوظيفة على كلمة الغاية أو الهدف هو أن الظواهر الاجتماعية لا توجد ، بصفة عامة ، من أجل تحقيق النتائج المفيدة التى تؤديها . فمن الواجب أن نقوم بتحديد ماعسى أن يوجد من علاقات بين الظاهرة التى ندرسها وبين الحاجات العامة التى يتطلبها الكائن الاجتماعى ، وأن نبين حقيقة هذه العلاقات إذا وجدت بالفعل ، دون أن نهتم بمعرفة ما إذا كان وجودها عن قصد أم لا . وذلك لأن الطابع الشخصى يغلب إلى حد كبير جدا على جميع المشاكل التى تتعلق بالقصد إلى درجة أنه لا يمكن دراستها بطريقة علمية .

وحينئذ فلا يجب أن نفصل بين هذين النوعين من المشاكل فحسب ؛ بل ينبغى لنا ، بصفة عامة ، أن نبدأ بمعالجة مشكلة الأسباب قبل الشروع

Causes finales (١)

فى معالجة مشكلة الوظائف ، وذلك لأن المشكلة الأولى ترتبط بمشكلة الظواهر نفسها .

ومن الطبيعى جداً أن يبدأ المرء بالبحث عن السبب فى وجود إحدى الظواهر قبل أن يحاول تحديد النتائج التى تترتب عليها . ومما يدل على مطابقة هذه الطريقة للمنطق أشد مطابقة هو أن حل المشكلة الأولى يساعدنا ، فى كثير من الأحيان ، على حل المشكلة الثانية . وفى الواقع تتصف العلاقة الوثيقة التى توجد بين السبب ونتيجته بهذا الطابع الذى لم يعترف الناس به اعترافا كافيا وهو أنها علاقة متبادلة . حقاً ليس من الممكن أن توجد النتيجة دون سببها . ولكن هذا الأخير يحتاج بدوره إلى نتيجة . فإن النتيجة تستمد قوتها من السبب . ولكنها ترد عليه هذه القوة إذا اقتضت الأحوال ذلك . وهكذا فليس من الممكن أن تختفى النتيجة دون أن يظهر أثر ذلك على السبب نفسه (١) . ويمكن التمثيل لذلك برد الفعل الاجتماعى الذى يسمى العقاب ، فإنه ينشأ بسبب شدة العواطف الاجتماعية التى تخدشها الجريمة ، ولكنه يؤدى ، من جهة

---

(١) ولا نريد أن نثير هنا بعض المسائل التى يرجع الفصل فيها إلى الفلسفة العامة ، والتى لا محل لإثارتها فى هذا المقام . ومع ذلك ، فإنا نلاحظ أنه من الممكن أن تكون الدراسة الدقيقة للعلاقة المتبادلة بين السبب والمسبب إحدى الوسائل التى تتيح لنا التوفيق بين المذهب الحركى العلمى وبين المذهب الغائى الذى يدعو إلى القول بوجود الحياة ، وعلى الأخص استمرارها .

أخرى ، وظيفة مفيدة . وبيان ذلك أنه يعمل على الاحتفاظ بمستوى حدة هذه العواطف ، وذلك لأنها لا تلبث أن تهيج إذا لم توقع العقوبة على من يخدشها (١) . ومثال ذلك أيضاً أنه كلما أصبحت البيئة الاجتماعية أشد تعقيداً وأسرع تطوراً أدت إلى تزعزع التقاليد والعقائد المتوارثة التى تتشكل بصور غير محددة شديدة المرونة . كما أنها تؤدى أيضاً إلى نمو قوى التفكير . ولكن لا بد أيضا من وجود هذه القوى الأخيرة حتى يتمكن المجتمع أو الفرد من التكيف ببيئة جديدة أشد تطوراً وأكثر تعقيداً (٢) . كذلك كلما اضطر الناس إلى بذل مجهود عملى كبير أصبحت نتائج هذا العمل أكثر عدداً وجودة . ولكن لا بد من هذه النتائج العديدة حتى يمكن تعويض المجهود الذى يقتضيه هذا العمل الهائل (٣) . وحينئذ فليس تفكيرنا السابق بصدد الوظيفة التى تؤديها الظواهر الاجتماعية هو السبب فى وجود هذه الظواهر ، بل الأمر على العكس من ذلك . فإن وظيفة هذه الظواهر تنحصر فى كثير من الحالات ، على الأقل ، فى الاحتفاظ بالسبب الذى يسبق هذه الظواهر فى الوجود ، والذى يعد منبعا تفيض منه . ولذا فمن السهل جداً أن يهتدى المرء إلى حقيقة الوظيفة التى تؤديها الظاهرة إذا استطاع الوقوف قبل ذلك على سبب وجودها .

---

(١) انظر Division du Travail social, fl. ch fi surtout p 105

(٢) انظر « « « pages 52—53

(٣) انظر « « « p 31 et suit

ولكن لئن وجب على المرء ألا يشرع فى تحديد وظيفة الظاهرة إلا إذا حدد سببها قبل ذلك ، فإن هذا لا يحول دون ضرورة الاعتماد على الوظيفة حتى يمكن تفسير الظواهر تفسيراً كاملا . وفى الواقع إذا لم تكن فائدة الظاهرة سبباً فى وجودها فمن الواجب ، على وجه العموم ، أن تكون الظاهرة مفيدة حتى تستطيع البقاء ، وذلك لأنه يكفى ألا تؤدى الظاهرة وظيفة ما حتى يمكن وصفها لهذا السبب بأنها ضارة ؛ إذ أنها تكلفنا ثمناً دون أن تنتج شيئاً . وحينئذ فلو كانت أغلب الظواهر الاجتماعية طفيلية من هذا النوع لأصيبت ميزانية الكائن الاجتماعى بالعجز ، ولأصبحت الحياة الاجتماعية مستحيلة . ويترتب على ذلك أن المرء لا يستطيع فهم هذه الحياة فهماً جيداً إلا بشرط أن يبين كيف تتكاتف الظواهر المقومة لهذه الحياة فيما بينها على نحو من التوفيق بين المجتمع ونفسه ، وبينه وبين البيئة الخارجية . حقاً ليس تعريف الحياة المتداول إلا تعريفاً تقريبيا ، وهو التعريف القائل بأن الحياة هى العلاقة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية . ومع ذلك فإنه تعريف صادق بصفة عامة . وهكذا لا يكفى فى تفسير بعض الظواهر الحيوية أن يبين الباحث السبب فى وجود الظاهرة ، بل يجب عليه أيضا أن يبين ، فى أغلب الأحوال على الأقل ، الوظيفة التى تؤديها هذه الظاهرة فى تحقيق ذلك الانسجام العام بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية .

— ٢ —

ومتى انتهينا من التفرقة بين هاتين المشكلتين السابقتين وجب علينا تحديد الطريقة التى يجب اتباعها فى حل كل منهما .

إن الطريقة التى يتبعها علماء الاجتماع بصفة عامة فى تفسير الظواهر ، قبل كل شىء ، طريقة غائية ونفسية فى نفس الوقت . وكل من ين الاتجاهين متمم الآخر . ففى الواقع إذا لم يكن المجتمع شيئا آخر ى مجموعة الوسائل التى يحددها الناس لتحقيق غايات معينة ، فليس الممكن إلا أن تكون هذه الغايات فردية ، وذلك لأنه لا يمكن يسبق المجتمع فى هذه الحال سوى الأفراد . وهكذا يصبح الفرد ك المنبع الذى تفيض منه المعانى والحاجات التى كانت سببا فى نشأة تمع . وإذا لم يحتو المجتمع ، من جهة أخرى ، على شىء آخر سوى ائر الأفراد أصبحت هذه الضمائر ، تبعا ذلك ، منبعا لكل تطور تماعى . وحينئذ فليس من الممكن إلا أن تكون القوانين الاجتماعية ية للقوانين شديدة العموم التى يحتوى عليها علم النفس ، وسوف حصر خير تفسير للحياة الاجتماعية فى بيان أن هذه الحياة وليدة بيعة الإنسانية العامة ، وسواء فى ذلك استنبطها الباحث من تلك الطبيعة اشرة دون الاعتماد على أى ملاحظة سابقة ، أم أرجعها إلى هذه بيعة العامة بعد أن بدأ بملاحظتها فعلا .

وتكاد تكون التعابير السابقة هى نفس التعابير التى استخدمها أوجيست كونت ، بالنص فى تحديد طريقته ، فقد قال : « وفى الواقع لم تكن الظاهرة الاجتماعية فى جملة الأمر إلا مجرد تطور الإنسانية ، دون أن يصحب ذلك حدوث قوة جديدة ما - كما سبق أن بينا ذلك - ن الواجب على أقل تقدير أن توجد جميع الاستعدادات الحقيقية التى

يمكن أن تكشف عنها ملاحظة عالم الاجتماع الحجاب شيئاً فشيئاً عن هيئة قوة كامنة فى ذلك النموذج المبدئى الذى أعده علم الحياة من أجل علم الاجتماع »[١] . وذلك لأن « كونت » كان يعتقد أن الظاهرة التى تسيطر على الحياة الاجتماعية بأسرها ليست شيئاً آخر سوى ظاهرة التقدم . كما كان يعتقد من جهة أخرى أن هذا التقدم يترتب على عامل نفسى محض ، ويعنى به الميل الذى يدفع الإنسان إلى تنمية قواه الطبيعية إلى أكبر حد ممكن . وبناء على ذلك الرأى تنجم الظواهر الاجتماعية بطريقة مباشرة جداً عن الطبيعة الإنسانية ، وذلك إلى درجة أنه يمكن استنباط الظواهر الاجتماعية الخاصة بالعصور التاريخية الأولى من خصائص هذه الطبيعة مباشرة ودون حاجة إلى الاستعانة على ذلك بالملاحظة[٢] . حقاً يعترف « كونت » بأنه من المستحيل تطبيق هذه الطريقة القياسية على أقرب عصور التطور عهداً ، ولكن ليست هذه الاستحالة عقلية ، بل هى عملية فقط . ويرجع سبب ذلك إلى أن المسافة التى تفصل بين النقطة التى بدأ منها تطور الإنسانية وبين آخر نقطة وصل إليها واسعة جداً إلى درجة أن العقل قد يضل إذا حاول اجتيازها

---

(١) انظر : دروس الفلسفة الوضعية :
Cours de philos, positive, 1V 333
يعبر « كونت » فى هذا النص بمصطلح النموذج المبدئى إلخ عن الإنسان . المترجم

(٢) انظر : دروس الفلسفة الوضعية :
Cours de philos. positive. p 345

دون الاعتماد على دليل يقود خطاه[١] . ولكن « كونت » يرى أن تلك الاستحالة العملية لا تحجب هذه الحقيقة وهى : أنه يمكن الاعتماد على التحليل لمعرفة العلاقة التى تربط بين القوانين الأساسية التى تخضع لها الطبيعة الإنسانية وبين آخر النتائج التى وصل إليها التقدم ، فليست أشد صور الحضارة تعقيداً إلا بعض المعانى النفسية التى خرجت إلى حيز الوجود . ولذا فلئن لم تكن نظريات علم النفس كافية فى تمهيد الطريق أمام التفكير فى الأمور الاجتماعية فإنها المعيار الوحيد الذى يمكن استخدامه للتأكد من صحة القضايا التى نصل إليها عن طريق الاستقراء .

وقد قال « كونت » : « إنه من الواجب ألا نسلم نهائياً بصحة أى قانون يتعلق بالتطور الاجتماعى ، مهما كانت قيمة الطريقة التاريخية التى هدتنا إلى الكشف عنه ، إلا إذا أمكن إرجاعه بطريقة عقلية مباشرة أو غير مباشرة ، إلى النظرية « الوضعية » الخاصة بالطبيعة الإنسانية »[٢] . ولكن بشرط ألا يرقى الشك قط إلى هذه الطريقة الأخيرة — . وهكذا يظل علم النفس دائماً الحكم الأخير .

وقد اتبع « سبنسر » هذه الطريقة نفسها . ففى الواقع يرى « سبنسر » أن البيئة الكونية[٣] ، والتركيب العضوى النفسى لدى الفرد[٤] هما

---

(١) انظر : دروس الفلسفة الوضعية Cours de philos, positive p346
(٢) انظر : دروس الفلسفة الوضعية « « « « p335
(٣) milien Cosmologique
(٤) انظر : مبادىء علم الاجتماع Principes de sociolgie 1. 14, 15

العاملان الأساسيان فى وجود الظواهر الاجتماعية ، ولكن العامل الأول لا يستطيع التأثير فى المجتمع إلا بوساطة العامل الثانى . ولذا فهذا العامل الأخير هو السبب الأساسى الذى يدعو إلى وجود التطور الاجتماعى . وترجع نشأة المجتمع إلى هذا السبب ، وهو أن الأفراد يرغبون فى تحقيق طبيعتهم الإنسانية ، ولا ترمى التطورات التى يمر بها المجتمع إلى هدف آخر غير مساعدة الفرد على تحقيق هذه الطبيعة والبلوغ بها إلى أكبر درجة من الكمال ، ولكن « سبنسر » اعتقد أنه يجب عليه - بناء على المبدأ السابق - أن يخصص الجزء الأول من كتابه « مبادىء علم الإجتماع » لدراسة طبيعة الإنسان البدائى وانفعالاته وتفكيره ، وذلك قبل القيام بأى بحث عن طبيعة المجتمع . وقد قال فى ذلك : « إن النقطة التى يبدأ منها علم الاجتماع هى تلك الوحدات الاجتماعية التى تخضع للشروط التى سبق تعريفها ، والتى تتركب تركيباً عضوياً وانفعالياً وعقلياً ، وتحتوى إلى جانب ذلك على بعض المعانى »[1].

وقد خيل إلى « سبنسر » أنه من الممكن أن يرجع المرء الحكومة السياسية والحكومة الدينية إلى هاتين العاطفتين ، وهما عاطفتا الخوف من الأحياء ، والخوف من الأموات[2] . حقاً إنه يسلم بأن المجتمع متى تمت نشأته يؤثر بدوره فى الأفراد[3]. ولكن ذلك لا يستتبع أن المجتمع

(١) انظر : مبادىء علم الاجتماع Principes be sociolgie 1, 583

(٢) انظر : « « « « 1,582 « « « «

(٣) انظر : « « « « p. 18 « « « «

يستطيع خلق بعض الظواهر الاجتماعية بطريقة مباشرة ، وذلك لأن المجتمع لا يؤثر من هذه الناحية تأثيراً فعالا إلا بواسطة التغيرات التى يحدثها لدى الأفراد ، فالطبيعة الإنسانية هى إذن مصدر كل شىء وسواء فى ذلك أكانت هذه الطبيعة فطرية أم مكتسبة ، وفيما عدا هذا فليس للضغط الذى يباشره الكائن الاجتماعى أى طابع خاص ، وذلك لأنه ليس للغايات السياسية وجود حقيقى قائم بذاته ، ولكنها مجرد تعبير مجمل عن الغايات الفرديه[1] ، وحينئذ فليس من الممكن إلا أن يكون هذا الضغط رد فعل ينجم عن الأفراد ثم يرتد إليهم . وإنا لنتساءل حقا بصفة خاصة : كيف يمكن أن يوجد هذا الضغط فى المجتمعات الصناعية وهى تلك المجتمعات التى تهدف على وجه التحقيق إلى هذا الغرض وهو أن ترد على الفرد حريته ، وأن تدعه وميوله الطبيعية وذلك بتحريره من كل قهر اجتماعى ؟ .

ولكن لم يكن هذا المبدأ أساساً لتلك النظريات الكبرى فى علم الاجتماع فحسب ؛ بل كان أيضاً مصدر وحى لكثير من النظريات الخاصة ، فمن هذا القبيل أن الناس يفسرون عادة نشأة النظام الأسرى بوجود العواطف التى يكنها الآباء للأبناء ، ويشعر بها الأبناء تجاه

(١) وقد قال سبنسر فى مبادىء علم الاجتماع (II 20) : « إن المجتمع يوجد من أجل الأفراد ، ولكن هؤلاء لا يوجدون لتحقيق فائدة للمجتمع .. وليست الحقوق السياسية للمجتمع شيئا قائما بذاته ، ولن تعتبر أمرا له قيمته إلا إذا كانت تعبر تعبيراً صادقا عن حقوق الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع »

الآباء ، كما يفسرون نشأة الزواج بالمزايا التى يحققها لكل من الزوجين وفروعهما ، والعقاب بما يحدث من غضب الفرد إذا أصيبت مصالحة بضرر جسيم ، وترجع جميع الحياة الاقتصادية فى نهاية الأمر - كما يفهمها ويفسرها الاقتصاديون ، وبخاصة أصحاب المذهب المحافظ - إلى هذا العامل النفسى الفردى البحت ، وهو الرغبة فى تحصيل الثروة ، وليس الأمر على خلاف ذلك فيما يتعلق بالظواهر الخلقية ، فإن الأخلاقيين يتخذون واجبات المرء نحو نفسه أساسا للأخلاق ، وكذا الأمر فيما يتعلق بالدين ، فإن الناس يرون أنه وليد الخواطر التى تثيرها القوى الطبيعية الكبرى أو بعض الشخصيات الفذة لدى الإنسان الخ .

ولكن ليس من الممكن تطبيق هذه الطريقة على الظواهر الاجتماعية اللهم إلا إذا أردنا تشويه طبيعتها ! ويكفى فى البرهنة على ذلك أن نعود إلى التعريف الذى سبق أن حددنا به الظواهر الاجتماعية ، فلما كانت الخاصة الجوهرية التى تمتاز بها هذه الظواهر تنحصر فى القيام بضغط خارجى على ضمائر الأفراد ، كان ذلك دليلا على أنها ليست وليدة هذه الضمائر ، وبناء على ذلك ، فليس علم الاجتماع تكملة لعلم النفس وذلك لأن مقدرة الظواهر على القهر دليل على أنها تعبر عن طبيعة أخرى مخالفة لطبيعتنا الفردية ، إذ أنها لا تقتحم شعورنا من الخارج إلا بالقوة أو على أقل تقدير بنوع من الضغط الذى يختلف شدة أو ضعفا ، فلو لم تكن الحياة الاجتماعية إلا تتمة وامتداداً للحياة النفسية لدى الفرد لما أمكننا أن نرى هذه الحياة ، وقد انقلبت نحو مصدرها الأول تغزوه

بمثل هذا العنف . فإذا استطاع ذلك النفوذ الخارجى الذى ينحنى الفرد أمامه حينما يعمل أو يشعر أو يفكر كمكان اجتماعى ، السيطرة عليه إلى هذا الحد فذلك دليل على أن هذا النفوذ نتيجة لبعض القوى التى تفوق الفرد ، والتى لا يستطيع بالتالى تفسيرها . فليس الفرد ذلك المصدر الذى يمكن أن يكون سبباً فى الضغط الاجتماعى الخارجى الذى يثقل كاهله . وحينئذ فليس من الممكن أن تكفى الحالات النفسية التى تمر بشعور الفرد فى تفسير ذلك الضغط الاجتماعى . حقاً إننا لا نعجز عن قهر أنفسنا بأنفسنا ، وإنا لنستطيع التحكم فى ميولنا وعاداتنا ، وحتى فى عرائزنا ، كما نستطيع إيقاف نموها بأحد عوامل الكبت . ولكننا لا نستطيع الخلط بين أفعال الكبت وبين الأفعال التى يتميز بها القهر الاجتماعى . وذلك لأن عوامل الكبت تتجه اتجاها خارجيا على حين تتجه عوامل القهر الاجتماعى اتجاهاً داخلياً ، وذلك لأن الشعور الفردى هو الذى يقوم بإعداد أفعال الكبت التى تميل إلى التشكل ، فيما بعد ، ببعض الصور الخارجية . أما أفعال القهر الاجتماعى فإنها توجد ، منذ أول الأمر ، خارج شعور الأفراد ، ثم تميل بعد ذلك إلى تشكيلهم من الخارج على غرارها . فالكبت ، إذا شئنا ، وسيلة يستعين بها القهر الاجتماعى لكى يؤدى إلى نتائجه النفسية . ولكنه ليس هذا القهر نفسه .

ولكننا إذا نحينا الفرد جانباً لم نجد أمامنا سوى المجتمع ، وحينئذ فلا بد لنا من الاتجاه إلى طبيعة المجتمع لكى نبحث فيها عن تفسير للحياة الاجتماعية . ففى الواقع لما كان المجتمع يفوق الفرد من حيث الزمان

والمكان إلى مالا نهاية له فإنا نرى أن فى استطاعته أن يفرض عليه ضروبا من السلوك والتفكير ، وأن يخلع على هذه الضروب طابعاً من القداسة وليس هذا القهر الذى تمتاز به الظواهر الاجتماعية عن غيرها من الظواهر سوى الضغط الذى يباشره الأفراد مجتمعين على كل واحد منهم

ولكن قد يعترض علينا بعض الناس فيقول : لما كان الأفراد هم العناصر الوحيدة التى تدخل فى تركيب المجتمع فليس من الممكن أن يكون المصدر الأول للظواهر الاجتماعية شيئاً آخر غير الظواهر النفسية الفردية ، ولكن المرء يستطيع بمثل هذا التفكير أن يقول أيضاً - ودون أى عناء - بأنه من الممكن تفسير الظواهر البيولوجية بإرجاعها بطريقة التحليل إلى بعض الظواهر غير العضوية ، وذلك لأنه من الأكيد بحسب الواقع أن الخلية الحية لا تحتوى إلا على بعض الجزئيات غير العضوية ولكن هناك فارقاً هاماً وهو أن هذه الجزئيات تتركب فيما بينها تركيباً خاصا ، وهذا التركيب الأخير هو السبب فى وجود الظواهر الجديدة المميزة للحياة ، وليس من الممكن أن توجد الحياة ، ولو على هيئة جرثومة فى أى عنصر من العناصر التى تدخل فى تركيب تلك الظواهر ، وذلك لأن «الكل» ليس مجرد مجموع «الأجزاء» ، بل هو شىء آخر تختلف خواصه عن الخواص التى تنطوى عليها الأجزاء الداخلة فى تركيبه ، فليس «التركيب» — كما يعتقد بعض الناس أحيانا — ظاهرة عقيمة فى ذاتها ، بمعنى أن وظيفتها تنحصر فى مجرد ربط الظواهر الموجودة بالفعل والصفات المحددة برباط خارجى ، أليس التركيب ، على العكس من ذلك ، مصدر كل الظواهر الجديدة التى تنشأ بالتدريج فى أثناء التطور العام للأشياء ، وأى

خلاف بين الأجسام العضوية المنحطة وبين الأجسام العضوية الأخرى وبين الجسم العضوى وبين مجرد المادة الحية ، وبين هذه المادة الأخرى وبين الجزئيات غير العضوية التى تتركب منها ، نقول : أى خلاف بين هذه الأشياء جميعها إن لم يكن خلافا من جهة « التركيب » ؟ فإن هذه الكائنات تتركب جميعها فى نهاية الأمر من عناصر ذات طبيعة واحدة . ولكن هذه العناصر قد تتجاوز فقط فى بعض هذه الكائنات . وقد تتركب فى بعضها الآخر . كما أن ضروب تراكيبها تختلف من كائن إلى آخر . أضف إلى ذلك أنه يجوز لنا أن نتساءل : ألا ينطبق هذا القانون على العالم غير العضوى أيضاً ، أو ليس من الممكن أن يرجع المرء الفروق التى تفصل بين الأجسام غير العضوية إلى اختلاف ضروب تراكيبها ؟ .

فليس المجتمع ، بناء على هذا المبدأ ، مجرد مجموعة من الأفراد ، ولكن المركب الذى ينشأ بسبب اتحاد هؤلاء الأفراد يكون ظاهرة حقيقية لها جنسها الخاص وصفاتها الخاصة ، ولا ريب فى أنه من المستحيل أن توجد ظاهرة اجتماعية ما إلا بشرط أن توجد الضمائر الفردية ، ولكن هذا الشرط ، وإن كان ضروريا ، فليس شرطا كافيا ، وذلك لأنه لابد من وجود شرط آخر وهو : أن تتركب هذه الضمائر الفردية فيما بينهما ، وأن يكون تركيبها على نحو خاص ، إذ أن الحياة الاجتماعية تنشأ بسبب هذا التركيب ، ويترتب على ذلك أنه ليس من الممكن تفسير هذه الحياة إلا بهذا التركيب ، فإن نفوس الأفراد حينما تتجاذب ، وحينما يؤثر بعضها فى بعض ، وحينما يندمج بعضها فى بعض ، تؤدى إلى وجود كائن

تركيبها ، فإن الطريقة التى تتبعها الجماعة فى التفكير والشعور والعمل تختلف كل الاختلاف عن الطريقة التى يسلكها أفراد هذه الجماعة إذا وجد كل منهم على حدة . ولذا فإذا اتخذ الباحث هؤلاء الأفراد نقطة بدء لدراسة الظواهر الاجتماعية فلن يستطيع أن يفهم شيئا ما عن حقيقتها وباختصار يمكننا القول بأن الهوة التى تفصل بين علم الاجتماع وبين علم النفس هى نفس الهوة التى تفصل بين علم الحياة وبين العلوم الطبيعية الكيميائية ، ويترتب على ذلك أنه كلما فسر أحد الباحثين الظواهر الاجتماعية مباشرة بإحدى الظواهر النفسية استطعنا التأكد من فساد هذا التفسير .

وربما أجاب بعض الناس على ذلك بما يأتى : إذا سلمنا أن المجتمع متى تمت نشأته هو السبب المباشر فى وجود الظواهر الاجتماعية فإن هذا لا يحول دون أن تكون الأسباب التى أدت إلى وجوده هى بعض الظواهر النفسية لدى الأفراد . ومعنى ذلك أنهم يسلمون ، فى هذه الحال . بأنه من الممكن أن يؤدى اجتماع الأفراد إلى وجود حياة جديدة . ولكنهم يدعون ، من جهة أخرى ، أنه ليس من الممكن أن توجد هذه الحياة إلا إذا كانت نتيجة لبعض الحاجات النفسية الفردية . ولكننا لا نستطيع فى الواقع ، مهما صعدنا فى مجاهل التاريخ ، أن نجد ظاهرة أشد قهرا من ظاهرة الاجتماع ، وذلك لأن هذه الظاهرة مصدر جميع ألوان القهر الأخرى فإنى مضطر بسبب مولدى إلى الانتماء إلى شعب معين . وقد يقول بعض الناس إننى أرتضى هذا القهر حينما أبلغ سن الرشد لمجرد هذا السبب وهو أنى أواصل الحياة فى وطنى . ولكن ما أهمية ذلك ؟

جديد ونفسى — إذا شئنا — ولكن لهذا الكائن شخصية نفسية من جنس جديد(١) .

وحينئذ فمن الواجب علينا أن نبحث عن الأسباب المباشرة التى تؤدى إلى وجود الظواهر الاجتماعية عن طريق دراستنا لطبيعة تلك الشخصية النفسية الجديدة ، لا عن طريق دراستنا لطبيعة العناصر التى تدخل فى

(١) وبهذا المعنى ولهذه الأسباب يمكننا بل يجب علينا أن نتحدث عن شعور اجتماعى يختلف عن شعور الأفراد . وإذا أردنا تبرير هذه التفرقة بين الشعور الاجتماعى والشعور الفردى فلسنا فى حاجة إلى تجسيد الشعور الاجتماعى . فإن لهذا الشعور وجودا من جنس خاص . ومن الواجب أن نعبر عنه بمصطلح خاص لمجرد السبب الآتى ، وهو : أن الحالات التى تدخل فى تركيبه تختلف عن الحالات النفسية التى يتركب منها شعور الفرد اختلافا نوعيا . ويرجع هذا الاختلاف الأخير إلى أن حالات الشعور الاجتماعى لا تتركب من نفس العناصر التى تدخل فى تركيب حالات الشعور الفردى . ففى الواقع تنجم الحالات النفسية الفردية عن طبيعة التركيب العضوى والنفسى للفرد ، إذا نظر إليه على أنه كائن مستقل عن الحياة الاجتماعية . وأما الحالات الاجتماعية فهى وليدة اتحاد عدة أفراد من هذا النوع . وحينئذ فإذا اختلفت العناصر الداخلة فى تركيب كل من هذين النوعين من الحالات النفسية إلى هذا الحد فلا بد من اختلاف نتائج التركيب فى كلتا الحالتين . ومن جهة أخرى فما كان يرمى تعريفنا للظاهرة الاجتماعية إلا إلى تحديد الفرق بين كل من الشعور الاجتماعى والشعور الفردى على نحو آخر .

فإن هذا الرضا لا يجرد هذا الواجب من طابعه الإجبارى . ذلك بأن القهر الذى نرتضيه ونتحمل وطأته ، دون تذمر يظل قهراً على الرغم من رضانا به . ومن جهة أخرى فما قيمة هذا الرضا ؟ إنه رضا بالإكراه قبل كل شىء . وذلك لأننا لا نستطيع ، فى الغالبية الكبرى من الأحوال التخلص من جنسيتنا أدبياً أو ماديا . فإن الناس ينظرون بصفة عامة إلى تغيير الجنسية كما لو كان تغييراً للعقيدة الدينية . أضف إلى ذلك أن هذا الرضا لا ينصب على الزمن الماضى الذى ما كان من الممكن أن يكون موضعا للرضا ، وذلك على الرغم من أن الماضى هو الذى يحدد اختيارنا فى الوقت الحاضر . فإنى لم أختر نوع التربية التى تلقيتها . ومع ذلك فإن هذه التربية هى التى تجبرنى أكثر من أى عامل آخر على البقاء فى وطنى . وليس من الممكن ، فى نهاية الأمر ، أن يكون لهذا الرضا قيمة خلقية ما بالنسبة إلى المستقبل ، وذلك لأننا نجهله . وبيان ذلك أننى أجهل كل الواجبات التى يمكننى أن أكلف بأدائها يوما ما كأحد أبناء هذا الوطن فكيف يمكننى إذن أن أوافق عليها قبل أن تفرض على ؟ لكننا قد بينا فيما سبق أن مصدر جميع أنواع القهر يوجد خارج شعور الفرد . وحينئذ فإذا لم نعتمد إلا على الملاحظة التاريخية وحدها وجدنا أن ظاهرة الاجتماع تنطوى على نفس خواص الظواهر الأخرى . ويترتب على ذلك أنه لابد من تفسيرها بنفس الطريقة . ومن جهة أخرى فلما كانت المجتمعات تنشأ باستمرار عن بعض المجتمعات السابقة فمن الممكن أن يتأكد المرء من الحقيقة الآتية وهى : أن التطور التاريخى بأسره لم يتح للأفراد فرصة استطاعوا حقيقة أن يتبادلوا فيها الرأى لكى يقرروا فيما بينهم . أيجدر

بهم أن يندمجوا فى الحياة الاجتماعية أم لا ؟ وهل يجدر بهم أن يفضلوا لوناً من هذه الحياة على لون آخر منها ؟ ولو صح أن الأفراد يستطيعون الاختيار لكان ينبغى فى هذه الحال أن يصعد المرء حتى يصل إلى أول المصادر التى نبعت منها كل حياة اجتماعية . ولكن هذه الحلول المريبة التى يستطيع المرء الحصول عليها دائماً فى هذا الصدد لا تؤثر بحال ما فى الطريقة التى يجب اتباعها فى دراسة الظواهر التى تحققت بالفعل فى أثناء التاريخ ، وهكذا فلسنا فى حاجة إلى مناقشة هذه الحلول .

ولكن هؤلاء الذين يستنتجون مما سبق أنه من الممكن ، بل من الواجب تبعاً لوجهة نظرنا الخاصة أن يضرب الباحث فى علم الاجتماع صفحا عن الفرد وعن قواه النفسية يخطئون فى فهم فكرتنا خطأ غريباً ، فإنه من الجلى على العكس من ذلك ، أن الخصائص العامة للطبيعة الإنسانية تدخل إلى حد ما فى التركيب الأول الذى تنشأ عنه الحياة الاجتماعية ، ولكن هذه الخصائص ليست السبب الذى يؤدى إلى وجود هذه الحياة أو الذى يشكلها بصورة خاصة ، ولكنها تساهم فقط فى جعل هذه الحياة ممكنة ، فلا يمكن القول بأن التصورات والانفعالات والنزعات الاجتماعية نتيجة لبعض الحالات الخاصة التى توجد فى شعور الأفراد ، ولكنها تنشأ عن الظروف التى تحيط بالكائن الاجتماعى فى جملته . ولا ريب فى أنه من المستحيل أن تتحقق هذه الظواهر بالفعل إذا كانت مضادة لطبائع الأفراد ولكن ليست هذه الطبائع سوى المادة الأولية غير المحددة التى تقوم العوامل الاجتماعية بتحديدها وتشكيلها ، وتنحصر مساهمة هذه الطبائع فى تقديم بعض الحالات النفسية شديدة العموم وبعض الاستعدادات

التى تمتاز بالمرونة بسبب غموضها ، وهى تلك الحالات والاستعدادات التى لا تستطيع أن تتشكل وحدها بتلك الصور المحددة المعقدة التى تتميز بها الظواهر الاجتماعية مالم توجد إلى جانبها بعض العوامل الأخرى التى تحددها . فما أعظم الهوة التى تفصل مثلا بين العواطف التى يشعر بها المرء حينما يوجد أمام قوى أعظم من قوته وبين الدين وما يستتبعه من العقائد والطقوس العديدة شديدة التعقيد والنظم المادية والأدبية ! وما أعظم الهوة التى تفصل بين الشروط النفسية للمودة التى يشعر بها كل من الرجلين اللذين تربطهما صلة الدم نحو الآخر[1] وبين تلك المجموعة الكثيفة من القواعد القانونية والخلقية التى تحدد نظام الأسرة ، كما تحدد علاقات الأفراد فيما بينهم وعلاقة الأشياء بالأشخاص إلى غير ذلك ! ولقد رأينا من قبل أن عواطف المجتمع ـ حتى لو كان مكوناً من عدة أفراد لا تربطهم سوى صلة الجوار ـ لا تختلف عن عواطف الأفراد فحسب ، ولكنها قد تكون مضادة لها فى الظروف العادية . فمن الواجب من باب أولى أن يعظم الفارق بين هذين النوعين من العواطف إذا كان المجتمع الذى يقهر الفرد مجتمعاً منظماً يكابد فيه المرء ضغط الأجيال السابقة إلى جانب ما يكابده من ضغط المعاصرين له . وحينئذ فكل تفسير نفسى بحت للظواهر الاجتماعية لا بد من أن يغفل كل ما تنطوى عليه هذه الظواهر من عناصر جوهرية ، أى من عناصر اجتماعية .

(١) وذلك على فرض إمكان وجود هذه العاطفة قبل وجود أى حياة اجتماعية . راجع فى هذه النقطة ما كتبه العلامة «اسبنياس» فى كتاب المجتمعات الحيوانية ص ٤٧٤ وما بعدها

Espinas societés animales p 474

ولقد خفيت عيوب هذه الطريقة على كثير من علماء الاجتماع للسبب الآتى وهو : أنهم لما كانوا لا يفرقون بين السبب و نتيجته فقد اتفق لهم ، فى كثير من الأحيان ، أن قالوا بأن بعض الحالات النفسية المحددة الخاصة سبب فى وجود بعض الظواهر الاجتماعية ، مع أن هذه الحالات ليست فى حقيقة الأمر إلا نتيجة لهذه الظواهر . ومن هذا القبيل أن بعض هؤلاء العلماء يقول بوجود عاطفة دينية فطرية لدى الإنسان ، وبأن هذا الأخير مزود بحد أدنى من الغيرة الجنسية والبر بالوالدين ومحبة الأبناء ، وغير ذلك من العواطف . وقد أراد بعضهم تفسير نشأة كل من الدين والزواج والأسرة على هذا النحو ، ولكن التاريخ يوقفنا على أن هذه النزعات ليست فطرية فى الإنسان ، وعلى أنها قد لا توجد جملة فى بعض الظروف الاجتماعية الخاصة ، وعلى أنها قد تتشكل بصور مختلفة جداً فى شتى المجتمعات إلى درجة أن العنصر المشترك الذى نحصل عليه بعد حذف جميع الفروق التى توجد بين هذه الصور ينحصر فى بعض الحالات النفسية الغامضة شديدة العموم التى لا تكاد تربطها أى صلة بالظواهر التى يراد تفسيرها . وهذا العنصر المشترك هو العنصر الوحيد الذى يمكن القول بأنه من أصل نفسى فردى . ولذا فهذه العواطف الإنسانية نتيجة للحياة الاجتماعية ، وليست أساساً لها . أضف إلى ذلك أنه لم يقم قط برهان على أن الميل إلى الاجتماع كان غريزة وراثية وجدت لدى الجنس البشرى منذ نشأته . وإنه لمن الطبيعى جداً أن ننظر إلى هذا الميل على أنه نتيجة للحياة الاجتماعية التى تشربت بها نفوسنا على مر العصور والأحقاب ، وذلك لأننا نلاحظ ، فى الواقع ،